الفصل الرابع

الدولة الاشتراكية

الدولة الاشتراكية

١٠

من شيمة الإنسان أنه يحاول فهم معنى لحياته ، ولطبيعة العالم الذى يحيط به . لقد تكشف له الكثير من أسرار العالم الخارجى . . أما معنى وجوده هو فأمر لم يستطع فهمه حتى الآن ، فما الذى يجعل مهمة كشف أسرار الذات أصعب من الكشف عن الأمور الأخرى وأبعث على الحيرة ؟

إن السبب فى هذا أن الإنسان مواطن ينتمى إلى عالمين فى وقت واحد ، فهو بوصفه واحداً من الأشياء التى يزدحم بها الكون ، يخضع لقوانين الطبيعة التى تتسم بالتجريد والتعميم وعدم التغير ، وبوصفه مركزاً للتجربة الذاتية الواعية ، يكون فى الوقت نفسه مسؤولاً عن أعماله، على نحو لا شبيه له فى العالم الطبيعى .

وهذه الثنائية فى طبيعة الإنسان ، يزيد من تعقيدها أن الإنسان فى وقت واحد فرد متميز كما أنه عضو فى جماعة ، وبدون تعاون الإنسان مع المجتمع وعضويته فيه ، لا يستطيع حتى مجرد البقاء . وهو فى الوقت ذاته متوحد فى أعماق كيانه . وأهم أحاسيسه هى تلك التى لا يستطيع أن يشرك معه فيها أى إنسان غيره . وحتى الأحاسيس التى يُشارك فيها الآخرين ، تكون عنده ملونة بلونه الخاص. ولابد له فى شطحات خياله ، وفى ميوله الخلقية واتجاهاته الروحية من أن يظل وحيداً

أن فردية الإنسان أشبه بمركز الدائرة . . فالمركز نقطة لها موقع دون أن يكون له أبعاد ، لهذا فإن عقلنا لا يستطيع أن يحدد المركز بدون أن يوضحه محيط الدائرة . وعلى هذا النحو فإن فردية الإنسان لا تستطيع أن تقوم بوظيفتها إلا فى وسط اجتماعى . إن علاقاته الاجتماعية تعين على تحديد ذاته ، دون أن تستطيع تكوين هذه الذات . لهذا كانت دراسة علاقاته الاجتماعية ضرورية لتحديد الأصول والقواعد التى تعمل ذاتيته فى إطارها . . وعلم الأخلاق وعلم الاقتصاد وعلم السياسة (وهى العلوم التى كان يصعب التمييز بينها ، ولكنها أصبحت متميزة الآن) هذه العلوم قد أخذت منذ بداية التفكير الميتافيزيقى تشكل عناصر جوهرية فى دراسة الإنسان لطبيعة الذات .

ففى السياسة حاول الإنسان أن يفهم طبيعة علاقاته برفاقه ، خاصة فى صورة نشاط المجموع . كذلك يعالج الاقتصاد نشاط المجموعات ، وهو بهذه الصفة وثيق الصلة بالسياسة ، غير أن اهتمامه الأعظم ينصب على الرضا أو الفائدة المستمدة من الموارد المادية التى يستقى منها الإنسان مصادر بقائه .

والحقيقة الأساسية التى يرتكز عليها هى عدم كفاية الموارد الطبيعية (بما فيها الطاقة البشرية) بالنسبة لرغبات الإنسان واحتياجاته غير المحدودة، أن السياسة تدرك الحقائق المادية للوجود ، كما تدرك الهوة التى تفصل بين احتياجات الإنسان ووسائل إشباعها ، ولكن اهتمامها الرئيسى إنما يتركز فيما ينشأ بين الأفراد والمجموعات من علاقات ، نتيجة لمثل هذا الفارق . وفى نهاية الأمر ، يمكن اعتبار كل من الاقتصاد والسياسة تطبيقًا لمبادئ الأخلاق على مشكلات المجتمع .

كذلك حاولت السياسة أن تفسر لماذا يجب على الفرد أن يضع مصلحة المجتمع قبل مصلحته الشخصية ؟ وهذه هى الحقيقة الرئيسية للواجبات السياسية ، وفى المجتمع المنظم يخضع الفرد للحدود التى تفرضها الجماعة على مدى إرضائه لرغباته . ويفسر بعضهم تلك الظاهرة بأنها تحكم القوى فى الضعيف ، غير أن الحقائق المستفادة من التجربة لا تؤيد مثل هذا التفسير ، وثمة تفسير آخر هو أن الناس قد اشتركوا فى عقد متبادل لتحقيق مصالحهم الذاتية ، غير أن هذا التفسير أيضًا غير واف، لأنه لا يفسر حالات مطالبة الفرد وموافقته على التضحية بنفسه استجابة لأمر الجماعة . وكل تفسيرات الواجبات السياسية على أساس أنها من مصالح الأفراد لا تقف على قدميها ، لأن الأعمال السياسية لا يكون لها معنى إلا على أساس اجتماعى .

والصلة الوثيقة بين السياسة والاقتصاد ، هى أساس التفسير الماركسى الذى يقول بأن البناء السياسى للمجتمع ، هو مجرد انعكاس للتنظيم الاقتصادى . ولما كانت الموارد محدودة ، بينما الاحتياجات غير محدودة كان هناك صراع مستمر بين أفراد المجتمع للحصول على هذه الموارد . وفى خلال هذا الصراع نجد أن بعض الأفراد والمجموعات ـ إما عن طريق التفوق فى المقدرة أو توفر ظروف أخرى ـ يحصلون على مركز ممتاز فلا يصبح لهم هدف إلا استبقاء تفوقهم ، ومن وسائل تحقيق هذا الهدف تنظيم الدولة ، لهذا كانت الدولة فى رأى ماركس وسيلة للاستغلال الطبقى . والصراع الطبقى هو جوهر العلاقات الاقتصادية ، والطبقة التى تستحوذ على وسائل الإنتاج هى أيضًا الطبقة المسيطرة سياسيًا ، والتى تستخدم أساطير الفن والدين والسياسة لاستبقاء سيادتها . ويرى ماركس

أن كل الدول فى التاريخ كانت وسائل للاستغلال ، وليس من سبيل لتغيير هذه الحال إلا تحطيم الكيان الطبقى للمجتمع ، وإقامة دولة اشتراكية يسهم فيها كل المواطنين على قدر طاقتهم وينجزون على قدر حاجتهم .

●● ●● ●●

٢.

إن ظهور مفهوم الدولة الاشتراكية هو من أهم ما طرأ على الفكر السياسى من تطورات فى الأزمنة الحديثة . وليس من شك فى أن نمو الديمقراطية يعد من أسباب هذا التطور إلى حد كبير . ويتضح هذا جليًا من اتجاه كل الأقطار الحرة نحو هذا المفهوم الجديد للدولة . والدول الأخرى التى حصلت على استقلالها حديثًا ، أو التى لم تزل تجاهد للحصول على حريتها ، تنجذب إلى هذا المفهوم بنفس القوة . والواقع أن عبارة «الدولة الاشتراكية» قد صارت من الشيوع بحيث صارت فى بعض الأحيان تستخدم دون إدراك لمعناها الدقيق .

ويقارن الباحثون أحيانًا بين نقيضين ، هما الحكومة الاشتراكية وحكومة الأمن والنظام . ويقال فى هذه المقارنة أنه قبل عصرنا الحديث، كانت المهمة الرئيسية للدولة هى المحافظة على القانون والنظام . ومن هنا كانت غالبًا ما توصف بأنها حكومة بوليسية ، وهو استخدام للفظ يدل على معنى غير معناه المألوف وهو «الدولة الاستبدادية» ، وحتى بغض النظر عن معناه فى الدولة الاستبدادية ، فإن وصف كارل ماركس للدولة بأنها وسيلة للاستغلال يزيد من تشويه معنى عبارة «حكومة بوليسية» . والوصمة التى تتصل بهذه العبارة تكون أشنع وأقذع فى حالة الأقطار المستعمرة أو التى لا تتمتع بحريتها . . غير أن الدولة البوليسية ، سواء أكانت حرة أم مستعمرة بالمعنى المشار إليه فيما سلف ، فإنما يقصد بها

الدولة التى لا تهتم بغير إقامة القانون والنظام ، دون احتفال بما عدا ذلك من احتياجات أفرادها .

وواضح أنه فى البلد الحر ، حتى لو لم يكن ديمقراطيًا ، توجد مصالح تشترك فيها الطبقات الحاكمة ورعاياها .

ففى الدولة الديمقراطية تشمل المصالح المشتركة ميدان العلاقات السياسية كله . وفى حالة البلاد الخاضعة للنفوذ الأجنبى ، يوجد فاصل كبير بين مصالح الحاكم ومصالح المحكوم ، لهذا كانت الدولة غير الحرة أقرب الأشياء إلى الدولة البوليسية ، فى مثل هذه الدول تكون رعاية أحوال المجتمع وتقديم الخدمات الاجتماعية فى حدها الأدنى عادة ، ويكون الشغل الشاغل للدولة هو صيانة الأمن والاستقرار ليتسنى للحكام أن يستغلوا البلاد ، وفى مناقشة مفهوم الدولة يستحسن استبعاد مثل هذه الأقطار من المناقشة ، إذ أن البلد غير الحر لا يستطيع أن يكون دولة لأنه ليس وحدة سياسية ، وإنما هو ملحق بدولة أخرى .

وغنى عن القول أن بقاء الدولة يستلزم المحافظة على القانون والنظام، وإنما يتميز المجتمع من الأشتات البشرية بوجود علاقات تربط بين أفراده فى منطقة واحدة . والدولة هى التعبير السياسى عن هذا البناء، وهى التى تقدم الإطار الذى يستطيع الأفراد أن يعيشوا فيه ويحافظوا على كيانهم . لهذا لا سبيل إلى إنكار قيمة القانون والنظام ، فهما أشبه بالهيكل العظمى الذى يقيم أود الجسم . وهما يشبهان الهيكل العظمى أيضًا فى احتياجهما إلى أشياء أخرى ، لتكون العلاقات الاجتماعية أكثر خصبًا وأوفر سعادة .

لهذا فلا جناح على «الدولة البوليسية» إلا إذا كانت الدولة لا تؤدى

أية وظيفة غير حماية القانون والنظام ، وتحول دون قيام أى أحد غيرها بتلك المهمة . والواقع مع هذا أن معظم تلك الدول لا تكاد تكفل الاستقرار للمجتمع ، حتى تعتبر أن ما عدا ذلك من شؤون الحياة الاجتماعية أمر يدخل فى اختصاص الفرد ، والوضع لا يتشكل دائمًا عن وعى وقصد ، غير أنه يفترض أساسًا أن الفرد ينبغى أن يكون الأداة للقيام بكل الوظائف ، فيما عدا تلك التى تتصل بالقانون والنظام . وهناك دائمًا الخوف من أن يقعد الأفراد كلية عن النهوض بتلك الوظائف أو أن يؤدوها على نحو غير مرض ، وثمة خطر آخر هو أنه قد لا يختار من بين ما تدعو إليه الحاجة من الخدمات إلا ما يخدم مصالح مجموعة قوية. وثمة أيضًا بطبيعة الحال أخطار سلبية أكثر منها إيجابية . وعلى هذا الضوء فإن «الدولة البوليسية» على نحو ما نهضت بوظائفها فى الماضى . لا يمكن وصفها بأنها شر مطلق ، فلقد قدمت الإطار الأساسى للقانون والنظام ، وتركت الفرد حرًا يتصرف كما يشاء داخل هذا الإطار المحدد.

ويقابل هذا المفهوم القديم للدولة الحيادية التى لا يهمها غير حماية القانون والنظام ، ذلك المفهوم الجديد للدولة الاشتراكية التى تميل إلى التصرف كأنها راعٍ صالحٍ ، يهمه كل نواحى حياة الفرد والمجموع .

وتحاول الدولة الاشتراكية أن تقدم من الخدمات الاجتماعية ما كان من قبل من اختصاص الأفراد ، وهى إذ تعمل هذا فإنما تتدخل فى جوانب احتياجات الفرد ، وفى بعض الأحيان تحاول أن تحدد كيف ينبغى لحياته أن تنظم .

وهناك أسباب تاريخية سيكولوجية لتوسع وظائف الدولة على هذا

النحو . فمن الناحية التاريخية نجد أن نمو الصناعات وازدحام المدن أدى إلى إضعاف الروابط الاجتماعية ، ذلك أن المجتمع الريفى صغير متماسك وكل أفراده متعارفون ، ويشعر كل منهم أنه مسؤول عن رفاقه. فى مثل هذه المجتمعات يكون الجوار حاجة من الحاجات وحقيقة من الحقائق فى وقت معًا ، أما فى المدن الصناعية الكبرى اليوم ، فنجد أن سكان الغرف المتجاورة يشعرون بالغربة كل عن الآخر ، وكل منهم فى شغل بأموره الخاصة ، وليس لديه وقت يمنحه لحاجات الآخرين . والتضامن الاجتماعى الذى يكمن وراء هذا النظام يتخفى وراء نموذج متعقد من توزيع العمل ، وحتى الروابط الأسرية قد أصابها الضعف ، فالخدمات التى كانت على تلك الروابط أن تقدمها فيما مضى ، قد وجب أن تقدمها الدولة ، وإلا فلا سبيل إلى تقديمها ، ولنضرب مثلاً من الهند، ذلك النظام القديم للاشتراك الأسرى الذى كان يقدم صورة بدائية للتأمين ضد البطالة والمرض والشيخوخة ، كذلك كان يقدم إلى الشباب حياة تعاونية تدربهم على عادات التعاون والعيش فى مجتمع . وبانقراض هذا النظام صار على الدولة أن ترعى المتعطل والمريض والشيخ، وتقدم لهم ما يحفظ عليهم حياتهم ، كذلك صار عليها أن تنظم خدمات فى المدرسة لتقدم مسليات ترفيهية ، كان البيت فيما سلف هو الذى يقدمها ، كما صار عليها أن تدرب الشباب ليكونوا مواطنين نافعين .

وإلى جانب هذا أدى نمو الديمقراطية على نحو خفى قوى إلى تغيير فى الموقف النفسى للإنسان ، إن الفردية فى جوهرها ظاهرة حديثة ورغم أن قدماء الهندوس كانوا يسمحون بفردية متطرفة لمن يتجردون عن منافع

الحياة الدنيا ويتفرغون للدين ، غير أن هذا كان شذوذًا على القاعدة، وكان هؤلاء الناس على أية حال خارج النطاق الاجتماعى . أما الأغلبية الساحقة من الرجال والنساء فى تلك المجتمعات القديمة ، فكانوا إذا تضاربت مصالحهم الفردية مع واجباتهم الاجتماعية لم يجدوا سبيلاً غير التسليم والخضوع للواجبات الاجتماعية . ولعله قد حدث أن تمرد الفرد أحيانًا ، لكن هذا لم يحدث إلا نادرًا ، وقلما أيده الأفراد الآخرون. ويمكن اعتبار «سقراط» مثلاً حيًا لذلك . ولعله كان أول من آمن بالفردية عن وعى وإدراك ، فوقف إلى جانب فكرته عن الحق ، لكنه قبل دون تحرُّج ذلك العقاب الذى قضى به عليه ، بسبب خروجه على العقائد الشائعة . وفى يومنا هذا يشعر كل فرد أن له الحق فى أن يختار ما يراه مؤديًا إلى خيره ، ويرفض الأفراد الآن الاستجابة لمطالب المجتمع ومطالب الأسرة أكثر مما كانوا يفعلون فى الماضى .

وبمقتضى قانون التعويض النفسى ، نجد أن توكيد الفردية يصاحبه إيمان متزايد بأن ألسنة الخلق أقلام الحق ، وأن الحكم الذى تصدره مجموعة من الناس أقرب من الحق من القرار الذى يتخذه فرد واحد مهما بلغت حكمته ، ذلك أن الفرد ، وقد جرد من العون والتأييد اللذين كانت تمده بهما فيما مضى أسرته أو مجتمعه ، صار يتلمس العون والتأييد من الوحدة غير الشخصية ، وهى الدولة . لهذا صارت الأمور التى تؤثر فى مستقبل المجتمع لا يمكن تركها لنزوات الفرد أو حتى الأسرة ، لقد صارت الدولة عن طريق قوانينها ولوائحها تحاول أن تقرر أى طعام يأكله الأفراد ، وأى كساء يلبسونه ، وأى منزل يسكنونه . إنها تشرع قواعد الصحة ، وطرائق تدريب الأجيال القادمة ، وفى بعض

الحالات المتطرفة ، تحاول أن تملى على الفرد أفكاره، حتى العلاقات الشخصية مثل الزواج والحب والصداقة ، لابد أن توافق عليها الدولة .

والإيمان بصدق حكم المجموع كما يتمثل فى الدولة ، قد صحبته رغبة الفرد فى أن يكون ولاؤه للدولة أو المجتمع دون أى شىء آخر . وهذا أيضًا يسير جنبًا إلى جنب مع نمو الفردية الذى سبقت الإشارة إليه، ومن الصور الصارخة لهذا الموقف : ما نجده فى بعض دول الغرب، حيث يظن الابن حين يبلغ سن الرشد أنه من الهوان له أن يعوله أبوه ، والأب من جانبه يرى أنه من الهوان له أن يعوله ولده . لقد حل الاعتماد على الدولة محل الاعتماد على الأسرة ، وحيث ينعدم التكافل بين الآباء والأبناء ، لا يكون ثمة غرابة فى أن يرفض الفرد أن يلقى من أى أفراد الأسرة الآخرين التوجيه أو المعونة ، ولكن التأييد والتوجيه من جانب الدولة أمران مقبولان .

ويرجع هذا ـ إلى حد ما ـ إلى أن الدولة معنى غير شخصى ، يرمز إلى وحدة المجموع ، ويرجع من جهة أخرى إلى أن الفرد قد أسهم فى تشكيل الطابع الكلى للدولة ـ مهما تكن مشاركته بالغة الضآلة ـ ولكن السبب الأكبر هو أن الفرد يشعر إزاء قوة الدولة بأنه ضعيف لا حول له ولا قوة . فالدولة الاشتراكية إذن هى تنظيم اجتماعى ، فيه تركز الوحدة غير الشخصية ـ الدولة ـ كل الوظائف الاجتماعية والخدمات فى وكالة مشتركة واحدة ، وهذا الميل إلى التركيز لم يزل حتى الآن من الخصائص الثابتة لكل الدول الاشتراكية ، وليس من الصعب أن نفهم السبب فى ذلك أنه إذا أريد تقديم بعض الخدمات والمنافع لكل أفراد مجموعة من المجموعات فلابد من تحقيق شرطين : الأول إنه لما كانت الموارد محدودة

فإنه يجب استخدامها على أحسن وجه ، وهذا يستدعى المقارنة بين مختلف الاعتبارات ، ولا يمكن أن يكون لهذا فاعلية إلا إذا كانت هناك وكالة مركزية تقوم بالاختيار ، وللوكالة المركزية أهمية أخرى هى التأكد من أنه بمجرد اختيار الخدمات والوظائف لا يسمح لمجموعة من الناس ، أو إقليم من الأقاليم ، أن يأخذ منها قسطًا يزيد عما يستحق ، لهذا كان التخطيط والتركيز من الملامح الجوهرية للدولة الاشتراكية . ولا يغيب عن البال أن هذا يحمل فى طياته خطر قيام دولة جماعية .

إن الدولة الاشتراكية تحاول أن تقدم الخدمات وتؤدى الوظائف التى كانت فى صور المجتمعات السابقة موزعة بين عدد من الوكالات ، والدولة تحاول أن تحل محل النبى ، والقسيس ، والمشرع ، والقاضى ، والأسرة والمجتمع ، تحاول أن تواجه كل ما يمكن أن يحتاج إليه الفرد . ولما كانت لا تستطيع العمل إلا على نطاق جماهيرى فإن خدماتها تعمم، وتتبع نموذجًا تتوقع صلاحيته ، برغم الخصائص الفردية لمختلف الأفراد من رجال ونساء . وهى تحاول بوصفها رمزًا لوحدة المجتمع أن تتقمص الأمانى التى تجيش بها نفوس جميع الأعضاء ، وتمثل كل ما يصيبونه من النجاح والنصر .

ويجب ألا يغيب عن أذهاننا مع ذلك أن الدولة بهذه الصفة معنى مجرد لا يعمل إلا عن طريق حكومة ، تتكون من عدد قليل من الأفراد. وهؤلاء الأفراد مهما بلغوا من الحكمة وحسن النية ، محدودون بسبب ذلك حدود فرديتهم . والاعتبار الخاطئ بأن الدولة والحكومة اسمان لشىء واحد ، قد يكون مثارًا للصعاب فى أية صورة من صور الحكم . ولكن فى الدولة الاشتراكية يكون الخطر أعظم وأفدح بكثير ، ففى

الصور الأخرى للدول تترك كثير من الوظائف لتصرف الوكالات غير الحكومية التى قد تكون بمثابة المصحح لشطط الحكومة أو أهوائها ، أما فى الدولة الاشتراكية فهذه الهيئات المصححة إما أنها غير موجودة ، أو أن فاعليتها محدودة جداً . لهذا فالدولة الاشتراكية تنطوى على خطر فحواه اعتبار مصلحة الحاكمين ومصلحة المجتمع شيئًا واحداً . وإذا كنا نخطئ إذا قلنا بأن الخير العام هو حاصل جمع خير جميع الأفراد، فإننا نمعن فى الخطأ إذا قلنا بأن الخير العام هو حاصل جمع مصالح أقلية من الأفراد .

●● ●● ●●

٣.

قد يبدو عجيبًا ، وإن كان صحيحًا ، أننا حين نناقش خصائص الدولة الاشتراكية أو «حكومة خدمة الشعب» إنما نترك مفهوم «خدمة الشعب» دون تحليل ، وأنه من المسلم به أن تقديم بعض المتع والخدمات للناس من شأنه أن يحقق مصلحتهم . وهذا إلى حد ما أمر لا يدعو إلى الدهشة . ذلك أن الخدمات يمكن قياسها وتقديرها ، ويمكن الحكم على مدى الإقبال عليها أو الانصراف عنها من تصرف الناس إزاءها ، والتصرف يأخذ صورة سلوك . وتستطيع الدولة بطبيعة الحال أن تعالج غير السلوك ، وأقوى الطغاة لا يستطيع أن يقول فى ثقة أنه يسيطر على أفكار رعاياه . وكذلك لا تخضع المشاعر للتعليمات والأوامر . فالدولة الاشتراكية يجب عليها ـ كما يجب على الدول الأخرى ـ أن تقصرهما على الظواهر الخارجية للمسلك البشرى .

ولم تعترف الدولة دائمًا بهذا التحديد لسلطانها ووظائفها ، فالدولة التى لا هم لها إلا المحافظة على القانون والنظام لا حاجة بها إلى شغل نفسها بنواحى النشاط الأخرى للمواطنين ، ما دام القانون والنظام لا يهددهما شىء . والواقع مع ذلك أن الدولة ، سواء أكانت دولة بوليسية من دول الماضى أم دولة اشتراكية من دول الحاضر ، تحاول دائمًا أن تؤثر فى أفكار رعاياها ومواقفهم . فنظم التعليم قد شكلت طبقًا لاحتياجات الدولة . وفى المجتمع الأرستقراطى يتلقى أفراد الأرستقراطية تدريبًا

خاصًا ، يمكنهم من استبقاء قيادة المجتمع فى أيديهم . وكل تغيير فى الظروف الاجتماعية وأهداف المجتمع يؤدى إلى تغيير فى طابع التعليم ، وقد يكتفى فى هذه الحالة بإعادة تفسير التاريخ ، بل قد يكتب التاريخ من جديد .

والدولة تريد توسيع نطاق سلطانها لسبب يسير الفهم ، هو أنها معنية بالجانب السلوكى ، ولكن هذا الجانب ناتج عن الفكر والشعور والدافع النفسى .

ومن الصعب ، بل يكاد يكون من المستحيل أن ترسم الحدود الفاصلة بين الفكر والعمل . ولكى تحقق الدولة الوحدة فى التصرف تحاول أن تفرض الوحدة فى التفكير ، وإن كان التوفيق لا يحالفها عادة فى تلك المحاولة .

وإقحام الدولة فى ميادين خارج ميدان السلوك يشكل الآن خطرًا ملحًا على العالم الحديث ، ويرجع جانب الإلحاح فى هذا الخطر إلى أن العالم قد تزايد ارتباط أجزائه ، وصارت كل دولة تتأثر بما يجرى فى الدول الأخرى أكثر مما كان يحدث بكثير فيما مضى . ويرجع جانب الفداحة فى هذا الخطر إلى التزايد الضخم فى قدرة الله على التأثير على فكر الناس ومشاعرهم ، فلقد ارتفع شأن الدعاية بحيث صارت فنا جميلاً ، ووسائل الدعاية الجماعية مثل الإذاعة ، والتليفزيون ، والسينما، والصحافة ، تمكن الدولة اليوم من أن تلهب حماسة الناس لأية قضية من القضايا تقريبًا .

ومن الأمثلة التى تلفت النظر فى هذا : ما شوهد فى موسم الألعاب الأولمبية فى برلين سنة ١٩٣٦ حين تولى النازيون السلطة بفضل عداوتهم

السافرة لمعاهدة «فرساى» وقد أدى هذا بطبيعة الحال إلى تزايد كراهية الناس للفرنسيين . وفى موسم الألعاب الأولمبية ، قررت الدولة بذل مجهود خاص لتحسين علاقاتها بفرنسا ، وجند لهذا الهدف جهاز الدعاية بكامل قوته ، وكان من نتيجة هذا أنه فى أثناء الألعاب الأولمبية كان الفريق الذى قوبل أحر استقبال من الجماهير هو الفريق الفرنسى ، ففى الدول الاستبدادية يكون فتح تيار الحماس أو قفله فنًا من الفنون الرفيعة المعقدة .

غير أنه يوجد شىء غير متسق فى موقف الدولة الاشتراكية فى هذا الخصوص ، فبينما هى تحاول ألا يقتصر تأثيرها على المسلك ، بل أن يمتد إلى الفكر والشعور عند المواطنين ، فإنها لا تعالج مشكلة العناصر السيكلوجية التى تتركب منها السعادة ، فبرامج الخدمات إنما تقاس على أسس مادية ، ولعل هذا أمر لا مفر منه . فوسائل المواصلات تتحسن ، والمساكن الصحية تنشأ ، والمدارس تتكاثر ، والأمراض تعالج ، والجوع والفقر يضيق نطاقهما إن لم يمكن القضاء عليهما ، وتوضع أدوات جديدة فى خدمة الناس ، ويرتفع مستوى الحياة بشكل واضح . ولا نبالغ إذا قلنا ان المواطن العادى فى الدولة الاشتراكية فى بلد متقدم ، يستمتع اليوم من وسائل الراحة والترف بما يفوق أحلام أغنى الأمراء والملوك فيما سلف من الزمان ، غير أن الدولة الاشتراكية لا تعنى بما إذا كانت هذه الزيادة فى الخدمات المادية تجلب معها الإحساس بالرضا عند الفرد أم لا . وأن الزوجة لم تعد تبذل فى بيتها ما كانت تبذل من جهد، لأن الآلات تحل باستمرار محل اليد العاملة فى القيام بالأعمال الشاقة المملة غير المبهجة . وتوجد تأمينات اجتماعية ، كما توجد وسائل أخرى

لكفالة المساواة فى الحقوق بين الرجل والمرأة . فهل يمكن مع ذلك أن يقال بصفة عامة أن كل هذا التقدم فى الخدمات المادية والاجتماعية قد أدى إلى زيادة سعادة الفرد ، بل هل يمكن القول بأن الاهتمام المتزايد بالفردية كان خيرًا لا يشوبه شر ؟

إن تزايد الاهتمام بالحقوق الشخصية والمزايا الفردية قد أدى إلى إضعاف الأواصر الاجتماعية ، والأفراد الذين حاربوا ليحققوا ذواتهم وجدوا أحيانًا أنهم بعملهم هذا قد فقدوا الإحساس بالانتماء إلى مجتمع معين ، وبالتكافل المتبادل ، وهى عناصر لابد منها لتكوين السعادة البشرية ، ذلك أن تزايد الراحة والترف لا يعنى حتمًا زيادة الطمأنينة والرضا .

غير أنه لا يليق بالدولة أن تثير هذه المسائل ، فمهمتها هى تحقيق الظروف المادية التى تسمح بوجود حياة طيبة . ولما كانت هذه الظروف مادية فلا بد أن تكون خارجية ، وفضلاً عن ذلك فتحقق المزايا المادية شرط لازم لتحقيق الرضا النفسى ، قد يوجد أفراد نادرون يستشعرون السعادة حتى لو حرموا مما يكفيهم من الطعام والكساء والمأوى ، لكن عند الغالبية الساحقة من البشر لا يمكن الحصول على أية حالة من حالات الرضا إذا لم توجد هذه الوسائل المادية . وأن الظروف المادية قد لا تكون هى السعادة ذاتها ، وقد لا تكون ضمانًا لتحقيقها ، ولكن لا ريب أنه بدونها لا يمكن تحقيق سعادة حقة مستقرة ، والواقع أنه قد يمكن القول بأن المبرر الأساسى للدولة الاشتراكية أنها لأول مرة جعلت فى متناول الجميع الحد الأدنى لمستويات الطعام ، والكساء ، والمسكن ، والتعليم ، والصحة ، وهى أمور لابد منها لصحة الإنسان الجسمية والعقلية والروحية .

●● ●● ●●

٤.

يقال أحياناً أن الدولة الاشتراكية لا تجد لها مبرراً إلا فى فلسفة الصالح العام ، لأن الدولة الاشتراكية تجعل مصلحة الفرد فى المحل الثانى بالنسبة لمصلحة المجموع . وهذا يتفق مع فلسفة الصالح أمام القائلة بأن هدف الفرد والجماعة ينبغى أن يكون كفالة أقصى خير ممكن لأكبر عدد ممكن من الناس . والمساواة فى نظر الدولة نتيجة مباشرة لهذه الغاية . ،فيجب على الدولة أن تحقق المساواة فى توزيع السلع ، وتوزيع الرضا النفسى بين كل أفراد المجتمع ، وبذا يتحقق أعظم خير للمجتمع .

وهكذا يوجد مبرر للتضحية ببعض مطالب الفرد ، أو مجموعة من الأفراد ، فى سبيل صالح المجتمع من حيث هو كل . والحكومة الاشتراكية ـ التى تعنى بكل أفراد المجتمع ـ يكون لقيامها مبرر عند صاحب فلسفة الصالح العام ، على أساس أن مصلحة أكبر عدد ممكن من الناس تتطلب التضحية بمصالح فرد أو أقلية من الأفراد .

●● ●● ●●

ويمكننا أن نجد أخطاء فى فلسفة الصالح العام إذا تدبرنا نظريتها فى العقاب ، لقد قيل إن مبدأ الصالح العام إذا مضى إلى نتيجته المنطقية أمكن أن تجزى الخطيئة أو الجريمة بالإحسان ، ذلك أن مبدأ الصالح العام يتوخى فى العقاب وأما حماية المجتمع أو إصلاح المخطئ ، وعلى الحالين فثمة حالات لا يمكن فيها تحقيق الغاية المنشودة ، لا بإنزال ما

نعتبره عقابًا ولا بإجراءات علاجية ، أو نحو ذلك مما يستفيد منه مرتكب الخطأ ، وإذا كان لا يسع أحدًا أن يعترض على ذلك فى حدود معينة ، فإن المبدأ قد يصل إلى مدى بعيد ، لا يكفى وصفه بالتناقض ، بل هو كذلك ضد ما تمليه طبيعة الضمير .

ولقد ذهب نقاد مذهب الصالح العام أحيانًا إلى أقصى حد فى معارضة هذا الاتجاه ، وأصروا على أن العقاب يجب أن يقصد لذاته ، فالخطأ انحراف عن مقتضيات الحق ، ولابد من القضاء على هذا الانحراف بصرف النظر عن النتائج . فالمجرم لابد من عقابه ، لا لتحذير غيره أو إصلاحه ، بل لأن الخطأ يستدعى العقاب . . فبمجرد ثبوت الإدانة ، لا يكون محلا للرحمة أو الإصلاح . فالعقاب لابد من إنزاله لأنه نتيجة حتمية للخطيئة أو الجريمة ، وإذا كان انصراف أصحاب مذهب الصالح العام إلى الاهتمام الأكبر بالجوانب الإصلاحية للعقاب أمرًا لا تسيغه الحاسة الخلقية ، فإن الإصرار على العقاب لذاته أمر تمجه تلك الحاسة بنفس القدر على الأقل ، ورفض مبدأ الصالح العام فى العقاب والثواب لا يؤدى بذاته إلى رفض مفهوم الدولة الاشتراكية ، غير أنه توجد أسباب أخرى للانصراف عن مذهب الصالح العام الآن ، فلقد كشفت مغالطات فى المبادئ الأساسية لهذا المذهب ، ذلك ان اعتبار الخير مرادفًا للمتعة أمر ينطوى على صعوبة لا يمكن التغلب عليها ، كما أن محاولة استبعاد المتعة ، وقياس الخير بمقياس آخر قد فشلت أيضًا ، والواقع أن مفهوم الحكم لايمكن تطبيقه على (الكيف) إلا بمعنى مجازى، فالكيف فى ذاته شيء فريد ، وأية محاولة لوضعه فى ميزان عام مشترك يؤدى إلى نتائج غير مقبولة ، ولقد ثبت بصفة قاطعة أنه لا يمكن قياس

المتعة من حيث الكم . ومن باب أولى لا يمكن قياس كمية الصالح العام.

ومع ذلك فمن الخطأ أن تظن أن الدولة الاشتراكية لا يمكن تبرير وجودها إلا على أساس مذهب الصالح العام ، فالواقع أن مفهوم الدولة الاشتراكية هو بعض الوجوه إنكار لأحد المبادئ الأساسية لمذهب الصالح العام ، فإن الدولة الاشتراكية تقيم سياستها على اختيار ما تعتبره مؤديًا إلى خير المجتمع ، وهى تحد من حرية الأفراد والجماعات ، وفى بعض الحالات تضحى بالمطالب العاجلة لغالبية السكان لتحقيق ما تراه فى صالح المجموع من حيث هو كل ، والاختيار يتضمن أخذ «الكيف» فى الاعتبار، وهذا «الكيف» لا يمكن أن يكون حاصل جمع السعادة أو الرخاء .

إن أساس الدولة الاشتراكية الاعتراف بكرامة الفرد . ولما كانت تعترف لكل فرد بقيمته الذاتية ، فإنها تحاول التدخل فى الوظائف العادية للمجتمع ، لتحقق للفرد بعض الحقوق الطبيعية التى لا يمكن الاستغناء عنها ، ومما له مغزى أن مفهوم الاشتراكية لم يظهر إلا كطور جديد من الأطوار التى مر بها مفهوم الديمقراطية ، لقد كانت الديمقراطية فى أول أمرها مفهومًا سياسيًا بحتًا ، وحاولت النظر إلى كل الأفراد على أنهم سواء فى نظر القانون ، وفيما يتعلق باتخاذ القرارات السياسية قررت أن كل فرد يعد «واحدًا» وليس أكثر من واحد ، ولكن سرعان ما تبين أن هذه المساواة ستظل سرابًا بلا ماء ، إلا إذا أيدتها المساواة فى الميادين الأخرى ، وهذا أدى من جهة إلى تحديد حق الفرد فى استغلال الآخرين، كما نرى هذا فى تشريع العمل والتشريعات الاجتماعية ، كما

أدى من جهة أخرى إلى حمل الدولة على التوسع فى تقديم الخدمات الاجتماعية التى تحقق تكافؤ الفرص بين كل المواطنين .

أن اعتماد مفهوم الدولة الاشتراكية على معنى الديمقراطية ، أمر يحجبه عن الأذهان عظم اهتمام هذه الدولة بالتخطيط المركزى ، وقد يبدو التخطيط للنظرة الأولى متعارضًا مع الديمقراطية ، فالديمقراطية تعتمد على الحرية الفردية ، والابتكار الفردى ، بينما التخطيط يحد من كليهما ، وليس التعارض بينهما ـ كما أسلفنا ـ تعارضًا تامًا . فالديمقراطية تحد من حرية الفرد لصالح حرية الآخرين . المواطن له الحق فى أن يتصرف كما شاء ما دامت تصرفاته لا تضر بحرية الآخرين ومصالحهم ، أما التخطيط فلا يلزم أن يكون فرضه تعسفيًا من أعلى إلى أسفل ، فكما أن القرارات السياسية للدولة الديمقراطية إنما تصدر نتيجة لتفاعل الاتجاهات والإرادات والآراء لعدد كبير من الأفراد، فإن التخطيط فى الدولة الاشتراكية يمكن أن يكون نتيجة للتفاعل بين الرغبات والأمانى والآمال عند كل المواطنين ، ولما كان كل من المجتمع والدولة كائنًا عضويًا يعمل فيه الأعضاء ، ويتأثر بعضهم بأعمال بعض ، فإن التخطيط الديمقراطى إذن لا يكون ممكنًا وكفى ، بل يكون الصورة الوحيدة من التخطيط التى يمكن أن تخدم المصالح الحقة للفرد والمجتمع .

إن قيام الديمقراطية يرجع لعوامل شتى ، **من أهمها** : العامل الدينى الذى يتمثل فى تقدير القيم الروحية ، وما لم يعتبر كل إنسان شيئًا فريدًا لا تقدر قيمته بثمن ، فليس من مبرر للإصرار على اعتبار الناس جميعًا سواسية ، والمطالبة بأن يحسب كل فرد بواحد ، ألا يحسب أحد بأكثر من واحد ، هى النتيجة المباشرة للاعتراف بأن كل الناس خلق الله ،

وأنهم فى نظره سواء . وذلك الإيمان بالمساواة الأساسية بين البشر ، هو ما يجعل الديمقراطية تتجاهل كل ما بين الناس من فوارق فى المركز والنفوذ والمواهب الخاصة .

الايمان بكرامة الإنسان هو إذن الأساس الفلسفى للدولة الاشتراكية والدولة الاشتراكية تشارك مذهب الصالح العام فى أن كليهما يستهدف تحقيق أقصى قدر من السعادة لأكبر عدد من الناس ، ولكن الدول الاشتراكية تنكر من فلسفة الصالح العام ذلك المبدأ الذى يعتبر الفرد وسيلة لتحقيق سعادة الآخرين ، فالدولة الاشتراكية تؤكد أهمية الإنسان باعتباره غاية فى ذاته ، وتذكرنا بالقانون الخلقى كما صاغه «كانت» .

فالفيلسوف «كانت» فى تصوره للأمر المطلق «Cotegaical Imperative» يميز بين ثلاث لحظات ، إذا أخذت مجتمعة قدمت مبررًا فلسفيًا للدولة الاشتراكية تنكر من فلسفة الصالح العام ذلك المبدأ الذى يعتبر الفرد نحو يجعل المبدأ الذى يقوم عليه تصرفه قانونًا عامًا ، إنما يؤكد أن الفرد يجب ألا تكون له مطالب خاصة به . والفرد يميل ميلاً قويًا إلى استثناء نفسه من ذلك الحكم . وفى عالم الأخلاق ، وهذا العالم لا يتحقق إلا فى مجتمع بشرى ، لا يوجد فيه مجال لهذا الاستثناء على أى أساس ، وهذا يتلاءم مع طبيعة الدولة الاشتراكية التى تقضى بأن الفرص والامتيازات يجب أن يتساوى فيها الجميع ، ويجب ألا تستمتع طائفة خاصة من المواطنين بحقوق تفوق ما يتمتع به الجميع .

وإذا كانت الصبغة الأولى لنظرية «كانت» تؤكد المساواة بين الأفراد ، وسريان القانون على الجميع ، فإن صيغتها الثانية تلفت الانتباه إلى كرامة الفرد ، حيث تقول ان أى إنسان ـ مهما يكن مركزه أو عمله ـ لا يصح

أن يعامل على أنه مجرد أداة أو وسيلة . فالإنسانية كما تتمثل فى شخص الفرد ، أو فى شخوص الآخرين ، يجب أيضًا أن تعامل على أنها غاية ولا تعامل مطلقًا على أنها مجرد وسيلة ، وهو إذ يؤكد أن الإنسان وسيلة وغاية فى وقت معًا ، فإنه كذلك يشير إلى طريق لوصل مطالب المجتمع بمطالب الذات ، ففى الدولة الاشتراكية يجب على كل فرد أن يخدم حاجات المجتمع ، ويسهم فى تحقيق مصالح الجميع ، لكن مطالبته بأداء هذا الواجب مشروطة بالاعتراف بأنه غاية فى ذاته ، ولابد من أن تلقى شخصيته الاعتبار اللائق .

ومفهوم الدولة الاشتراكية يذهب خطوة أخرى إلى الأمام فى الصيغة الثالثة لنظرية «كانت» حيث يعلن أن الفرد يجب أن ينظر إلى نفسه على أنه عضو فى مملكة الغايات ، وإذا كانت الصيغة الأولى تحدد معنى المساواة ، والثانية كرامة الفرد ، فإن الثالثة تبرز بوضوح عنصر التعاون الاجتماعى الذى لا غنى عنه لبقاء الفرد والمجتمع وتحقيق الخير لهما ، وتوكيد التعاون لا يساعد فقط على تخفيف حدة التمييز بين الوسائل والغايات ، بل هو كذلك يشير إلى أن الحياة الخيرة هى فى جوهرها مفهوم الاجتماعى . فالفرد فى ذاته نتاج لقوى اجتماعية شتى ، ويجب عليه بدوره أن يعمل لتحقيق مصالح المجتمع ، ولا يستطيع الفرد أن يجد الرضا والسعادة إلا إذا تصرف كعضو فى مجتمع ، وينظر فيه كل فرد إلى مصلحة الآخرين كأنها مصلحته الشخصية ، وهكذا يكون الفرد فى وقت واحد وسيلة وغاية . ولا يحقق لنفسه الخير إلا بتحقيق الخير للآخرين ، لهذا فالدولة الاشتراكية لا تفرض قيودًا على الفرد إلا بما يحقق صالح المجتمع ، ولما كان المجتمع هو مجموع الأفراد كلهم ،

فالفرد يتصرف بما يحقق صالحه فى النهاية .

وهناك أهمية خاصة ترتبط بمفهوم الدولة الاشتراكية ، كما صاغه «الهاتما غاندى» والذى يميز فكرته فى الموضوع ليس مضمونها بقدر الخطوات المنطقية التى قادته إليها . فكل المفاهيم السابقة للدولة الاشتراكية كانت تؤكد حقوق الفرد ، وكان هدفها حماية مصالحه ضد مطالب المجتمع ، أما «المهاتما غاندى» فقد وصل إلى مفهوم الدولة الاشتراكية من تدبر التزامات الفرد ، وكان على يقين من أن كل الحقوق التى يستحقها الفرد ، أو تجب المحافظة عليها ، إنما تأتى من الواجب إذا أُحسِن أداؤه ، وهكذا يكون مجرد الحق فى الحياة مشروطًا بقيامنا بواجبنا كمواطنين للعالم . وكل حق آخر يمكن إثبات أنه مجرد اغتصاب لا يستحق الكفاح من أجله .

هذا الاهتمام البالغ بالواجب فى فلسفة «غاندى» عن الدولة الاشتراكية ، كان رد فعل للكلام الكثير الذى لا أساس له الذى سبق لتأييد حقوق الفرد ، وكان التفكير فى حقوق الفرد قد سيطر على الفكر السياسى فى أوروبا منذ بداية الحركة الرومانسية . وكان تقرير حق الفرد ضروريًا فى المرحلة التى تقرر فيها . ولكن أفسدته المبالغات مع مرور الزمن بحيث صار عنصرًا يهدد استقرار المجتمع ، ومن ثم مصلحة الفرد أيضًا . فرد «غاندى» الاعتبار للواجب باعتباره الرابطة الوثقى بين أفراد المجتمع ، وكان بهذا يردد بلغة العصر نظرية الوحدة العضوية للمجتمع .

على أن العالم الحديث له أيضًا ما يبرر حرصه من خطر التركيز الذى تنطوى عليه طبيعة الدولة الاشتراكية . ذلك أن القوة الرهيبة للدعاية الجماعية تحاول أن تمحو ما بين الأفراد من اختلافات ، وإحالة الكائنات

البشرية إلى قطع صابون ماركة مسجلة ، والآلية المتزايدة فى الحياة تميل إلى إحالة البشر ذاتها إلى آلات أوتوماتيكية ، ولما كان التخصص نتيجة من نتائج تقسيم العمل ، فإنه يزيد التشابه بين البشر والآلة ، ويزيد من قوة كل هذه العوامل التى تعمل لفقد الفردية ، ما طرأ على حجم الدولة وسلطانها من زيادة ضخمة ، الأمر الذى يتزايد معه شعور الفرد بأنه مجرد «ترس» فى آلة ضخمة .

ولقد حاول «غاندى» فى تحديده لمعنى الدولة أن يقدم ضمانات ضد تلك الأخطار ، أراد أن يحد من استخدام الآلة بحيث تصير خادمًا للإنسان لا سيدًا . وكان يناهض التصنيع الواسع النطاق ، لأنه كان يشعر بأنه يحد من حرية الفرد وينتقص من كرامته . ولنفس السبب كان يكره الزيادة الضخمة فى قوة الدولة وتضخم وظائفها ، كان يدعو إلى اللامركزية فى الصناعة والسياسة ، لأنه فى الوحدات الصغيرة دون سواها يمكن استبقاء العلاقات الإنسانية وتنميتها ، وكل تنظيم يتجاوز حجمًا معينًا يميل إلى أن يصير غير شخصى بل غير اجتماعى .

لهذا فإن فكرة «غاندى» عن الدولة الاشتراكية تعتمد على نظرته المباشرة للمجتمع كوحدة عضوية ، فى هذه الوحدة يجب على كل فرد أن يعمل للآخرين ومن أجل مصالحهم ، والاهتمام بصالح المجتمع ليس واجبًا تعسفيًا ولا هو ضد مصالح الفرد ، وبفضل رعاية المصالح المتبادلة تتقرر الأهداف عن طريق الاتفاق ، والتخطيط هو نتيجة الجهد التعاونى الذى يبذله الجميع ، وهذا نص ما قال : « **لا سبيل إلى إدراك الحقيقة إلا إذا غرق الإنسان فى بحار الأبدية وصار من تلك البحار بمكان الشىء ومرادفه** » .

لهذا فلا مفر فى رأيى من تقديم الخدمات الاجتماعية . . إنه لا سعادة فى العالم تفوقها ، أو يمكن أن توجد بدونها .

إن الخدمة الاجتماعية يجب أن تشمل كل جوانب الحياة . وفى هذا المجتمع لا يوجد شىء رفيع وآخر وضيع ، «لأن البشر جميعًا كلٌ متجانس ، وإن حسبتهم أشتاتًا».

●● ●● ●●